

الإبداع والابتكار من خلال المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

د. ضياء الدين الصادق ابوهدره

نائب رئيس مجلس ادارة صندوق ريادة للمشروعات الصغرى والمتوسطة

الهاتف : 00218913230355

البريد الالكتروني : abouhadra@yahoo.co.uk

الملخص:

يمثل الإبداع والابتكار من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات في البيئة الحالية، المتغيرة والمعقدة في نفس الوقت للحفاظ على استمراريتها وبقائها على المدى الطويل، فتبحث المؤسسات على تحقيقه بكل الوسائل المتوفرة لديها وبكل الإمكانيات اللازمة لكن ذلك يختلف بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من قدراتها المحدودة ، هذه الأخيرة تلجأ للإبداع والابتكار سعياً منها في تحقيق نمو كمي وكيفي يساهم في تجاوز عقباتها، لكنه يتطلب توفير الأرضية السامحة لتحقيقه، موارد مالية وبشرية وتكنولوجية وتنظيمات في المؤسسة وفي كيفية تسييرها.

تواجه ليبيا الكثير من التحديات الخارجية الناشئة من ظروف العولمة والنظام العالمي الجديد، كما تواجه تحديات التنمية و مطالب التطور السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي المحلي و تمثل فجوة التقدم بيننا و بين العالم الغربي أهم مظاهر التحدي التي تهدد مسيرة التنمية في بلادنا و قد أصبح الإبداع التكنولوجي سمة أساسية لعصرنا الحاضر، وأضحى الواجب الأساسي على الجميع أن يتدبروا هذا الواقع الجديد الذي يحيط بهم و أن يلتمسوا السبل الفعالة للتعامل مع هذا الواقع و شق طريقهم في خضم المتغيرات المتصاعدة و التي شملت كل مجالات و مفاهيم ومبادئ و تقنيات العمل الجماعي في المؤسسات الخاصة والعامة .

في ظل كل هذه الظروف، فإن تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني متوقفة على مدى تبني الدولة لسياسة واضحة للإبداع والابتكار التكنولوجي الذي يعتبر أحد أهم الدعائم الأساسية في بناء وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية و خاصة الصناعية منها و في هذا الصدد تمحورت هذه الورقة.

المقدمة

تأثر النظام الإقتصادي العالمي بالثورات العلمية والتقنية والتقدم التكنولوجي خاصة في مجال الاتصال وأدوات نقل المعلوماتية، التي تعتبر العامل الحاسم في حركة وأوضاع نظم الأعمال في العالم بما حققته من توفير طاقات إنتاجية لا متناهية، أدت إلى الانتقال من الإقتصاد الإنتاجي-حيث كل ما ينتج يباع ،-إلى إقتصاد المستهلك- حيث تفوق العرض على الطلب-، وأجبرت المؤسسات للحفاظ على تواجدها واستمراريتها في تحقيق أهدافها على تنمية قدراتها في تلبية احتياجات ورغبات المستهلكين من السلع والخدمات-الذين تغيرت سلوكياتهم وتطورت بتوفر طلباتهم بأنواع مختلفة تحقق لهم الإشباع بدرجات متفاوتة -بكفاءة مرضية وربحية مقبولة، تحدد وضعيتها في

سوق منتجاتها. هذا السوق الذي أصبح المتحكم الأكبر في المعاملات والمبادلات الاقتصادية (اقتصاد السوق)، في ظل إشتداد المنافسة خاصة بانهيار الحواجز والعوائق الجمركية وتحرير التجارة الدولية التي تفرضها الدول الصناعية الكبرى على حساب الآخرين، كذلك اتساع الأسواق التي يمكن أن تخدمها المؤسسة الواحدة لتشمل جميع أنحاء العالم (العولمة).

في ظل هذه التحولات الاقتصادية الدولية نحو تبني السوق الموحدة، تعيش المؤسسة في بيئة متغيرة ومعقدة يسودها عدم التأكد، تفرض عليها تحديات عديدة وكبيرة لم تشهدها من قبل ينبغي عليها مواجهتها بسرعة وبكفاءة عالية، لإستباق التغيرات الفجائية فيها، ولتأمين مستقبلها على الأقل في المدى القصير، خاصة بتشجيع معظم الأسواق بسلع وخدمات تتناقص دورة حياتها بسرعة فائقة، إضافة إلى البطء الملاحظ في النمو الاقتصادي العالمي في بعض القطاعات وكذلك في النمو الديمغرافي الذي يتزايد بوتيرة مستقرة.

إنطلاقاً من هذه المعطيات فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه المؤسسات هو قدرتها على تبني آلية مناسبة وفق أطر ونظم علمية، لتنمية وتحفيز ودعم القدرات الإبداعية، التي تمكنها من تطوير وخلق حلول وأفكار للوضعية التي تعيشها وللمشاكل التي تواجهها، تنظيمية كانت أو تقنية (تكنولوجيا).

تناول الكثير من الكتاب والباحثين موضوع الإبداع على اختلافهم، من إقتصاديين والذين يعتبروا أولى المنظرين في الميدان، إداريين وعلماء النفس وغيرهم، كما نشرت الكثير من الأبحاث والمقالات وعقدت عشرات المؤتمرات والندوات منذ أول دراسة المنسوبة للإقتصادي النمساوي "JOSEPH Schumpeter" سعياً لإظهار أهميته في الرد على المتطلبات الجديدة في البيئة الحالية وكسب للميزة التنافسية. شملت هذه الأبحاث كيفية تطبيقه في المؤسسات، الوسائل والموارد اللازمة لتحقيقه، المعوقات التي تؤول دون الوصول إليه وغيرها. كما ميزت هذه الدراسات بين الإبداع في المؤسسات على أساس حجمها، أي بين الإبداع في المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت مركز الإهتمام بداية من الثمانينات ببداية تضاعف أعدادها، إضافة إلى النسبة العالية من اليد العاملة التي تشغلها. تتأثر هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فأكثر بالتحديات الجديدة بالنظر لمحدودية إمكانياتها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، في الموارد البشرية، المالية، والتكنولوجية رغم بعض الخصوصيات الإيجابية التي تتميزها، من هياكل مرنة وسرعة رد فعلها.

سعياً في تأمين مستقبلها تبحث هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرفع من حجمها، بمعنى آخر نموها ونقصد بالنمو، النمو النوعي الذي يجمع بين خدمات مقدمة للزبائن، صورة المؤسسة، نوعية المنتوجات (الجودة)، جودة الموارد البشرية، جودة الخدمات المالية، تطوير المعارف التفوق التجاري، تشكل هذه الأهداف النوعية الدور الرئيسي لتوجيه النمو في المؤسسة، إضافة إلى النمو النوعي النمو الكمي بالنظر إلى حجم المؤسسة في رقم أعمالها، القيمة المضافة، القدرة الإنتاجية، الرفع من المردودية، حصة السوق، حصة الأرباح الصافية والرفع من الأداء بصفة عامة. وذلك لتجاوز عقباتها بالإبداع المستمر، داخلياً بالبحث والتطوير أو خارجياً بأشكال مختلفة وبالإعتماد على كل مواردها وإمكانياتها، تتحمل بذلك أخطار عدم الوصول إلى أهدافها. وهنا تظهر فعالية هذا الموضوع الذي جاء تحت عنوان "إدارة الإبداع وتأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟". وهي العلاقة التي طرحها الاقتصادي "جوزيف شامبيتر" في نظرية على الإقتصاد الكلي (العلاقة بين الإبداع والنمو الاقتصادي الكلي).

المؤسسات الصغرى والمتوسطة

لقد اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين دول العالم والباحثين الاقتصاديين وذلك نتيجة اختلاف درجة النمو الاقتصادي وحجم وطبيعة النشاط الاقتصادي من جهة واختلاف المعايير المأخوذ بها لوضع تعريف هذا النوع من المؤسسات ، حيث أن هناك مجموعة من المعايير والمؤشرات الاقتصادية يمكن الاعتماد عليها في محاولة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعنى بأهمية متزايدة في جميع الدول حتى الدول الصناعية الكبرى منها لأسباب متعددة .تظهر مساهمتها في النمو الإقتصادي من أهم الأسباب .وتشغيلها لعدد أكبر من العمال مركز الإهتمام .وذلك لعددتها المتزايد من سنة لأخرى، فأكثر من 95 بالمائة من المؤسسات في منطقة منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تشغل من 60 إلى 70 بالمائة من اليد العاملة الناشطة في أغلب الدول .

والفكرة السائدة فيما يخص الإبداع أنه مرتبط بحجم المؤسسة طرديا، أي أن المؤسسات الكبيرة تبذل أكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الفكرة منتشرة حتى عند الأمم المتقدمة لكن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتج 50 بالمائة من مجموع الإبداعات في الولايات المتحدة الأمريكية في دراسة سنة 1997 ، وفي قطاع الخدمات في المملكة المتحدة تفوقت على المؤسسات الكبيرة ، بل أكثر من ذلك تؤثر هذه المؤسسات على بنية السوق وترشيده، ولعل خصائص هذه المؤسسات ما جعل النظرة تتجه نحو قدرة أكبر للمؤسسات الكبيرة في تحقيق الإبداع، بالنظر إلى إمكانياتها، ولكن رغم أنها تبذل إلا أن سيورة الإبداع فيها أكثر تعقيدا من تعقيدات هذه الأخيرة التي لا يفهم تحديها لنفوذ المؤسسات الكبيرة والعلاقة وإستمراريتها جنبا إلى جنب معها.

لقد أصبح تزايد الإهتمام العالمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل ظاهرة لافتة للنظر. من أبرز ملامح هذا الإهتمام وانعكاساته، هو النمو الكثيف والواسع في أعداد هذه المؤسسات في جميع دول العالم، حيث أدركت تلك الدول أهميتها وقدرها على تحقيق عوائد اقتصادية مجدية وتحويلها إلى قوى عمل حقيقية ومنتجة من خلال انخراطها في حركة الإنتاج، ولأنها تقوم بالدور الأساسي والمحرك للتنمية والتشغيل . وتساهم في الإستخدام الأمثل للموارد المحلية كما لها دور ملحوظ في زيادة الناتج المحلي الخام والصادرات كذلك التجديد والإبتكار علاوة على دورها في التكامل مع المؤسسات الكبيرة . خاصة في ظل التحولات التي يشهدها المحيط الإقتصادي والسياسي والإجتماعي الحالي.

تلعب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة دورا رياديا في الحياة الاقتصادية للشعوب و الأمم ، حيث أنها مبعثا للنشاط و محفزا عليه ، و أنها مرتعا للحرفية و تنمية المهارات و صقل المواهب والملكات ، و أنها أيضا وسيلة تكسب الأرزاق وتمكن من التوغل في عالم الشغل ، بل و نقطة انطلاق الإقلاع الاقتصادي و فق مضامين التنمية الشاملة المستدامة. إنها تتويع الفعل الاقتصادي في نشاط مبتكر ، بما يمكن من تكريس المهنية و الاحتراف و التوغل الإنساني في كل مجالات النشاط التي تسمح باكتساح ذخائر الكون و مكنوناته اللامتناهية التي تحبل بها الطبيعة ، حسب مقتضيات السنن الإلهية

لقد لاقت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة رواجاً منقطع النظير في شتى أصقاع المعمورة ، لاسيما مع تزايد وسائل الخلق و الابتكار في سياق مفاهيم **العولمة** الشاملة ، مما فصح لها المجال واسعا لكي تنبؤا مكانة مرموقة في اقتصاديات البلدان ، لاسيما المتقدمة منها ...و هذا ما أعطى الانطباع

لهذه المؤسسة بضرورة مواكبة صيرورة التقدم العلمي و التكنولوجي المواكب لهذه العولمة، فكان بالتالي التفكير في **حاضنات الأعمال التقنية**، التي تعتبر بمثابة **ولادة المنتج من رحم الأفكار**، لكي تطفو على ساحة الوجود آخذة في حسانها رضا الزبون (و اندفاعية المنتج و قبول الممول لكي تصير سلعة أو خدمة مستهدفة و مطلوبة من الجميع).

التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الإقتصادية في السنوات الأخيرة في إعادة تشكيل معادلة القوى الإقتصادية العالمية. فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا والإتصال والمنافسة أدى إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع :تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والإستمرارية وتحديد قدرتها التنافسية، وتشمل هذه التحديات :

- التطور التكنولوجي السريع
- ثورة المعلومات.
- عالمية الإتصال.
- عالمية التجارة.
- عالمية الجودة.
- عالمية الحد من التلوث.
- النشاط المحدود.
- التحديات الخاصة بالمواد الأولية.
- التحديات التي تفرضها التشريعات والقوانين.

لاشك أن بواعث ومقومات الابتكار متعددة، لاسيما في ظل مناخ استثماري خصب، مليء بالمنافسة، ومفعم بوسائل المعرفة التكنولوجية، في خضم الزخم العلمي المعاصر... وتمثل هذه المقومات محصلة التفاعل الايجابي بين متغيرات البيئة التي تنشط المؤسسة في نطاقها الزماني والمكاني على نحو منسجم بين فعالية البحث والتطوير، وكفاءة الهيكل التنظيمي، وارتدادات المناخ والثقافة السائدة أو التي قد تسود وفق قدرة المؤسسة على التوليف المحكم فيما بين العناصر سالفة الذكر،

تهدف إستراتيجية الابتكار إلى دعم القدرات الفنية المؤسسة بصورة مستمرة بغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط، والتي من شأنها التأثير سلبا على قدرتها التنافسية و لا يكون الهدف من الابتكار دوما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها، بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة، وخاصة إذا كانت تواجه تهديدات جادة، وتحتل إستراتيجية الابتكار مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة، ذلك أنها بمثابة القلب الذي ينبض فيها، فدون اعتماد إستراتيجية ابتكار فعالة تكون المؤسسة معرضة للزوال.

الابتكار - الريادة في الأعمال

ظهر مصطلح الإبداع سنة 1297 ويخص تقديم وإدخال شيء جديد وتعني : جديد .في اللغة الانجليزية تعني كلمة " Novus " " غير معروف من قبل، وأصل الكلمة لاتيني من إحداث وإيجاد شيء جديد، أما في اللغة العربية من " بدع :أنشأه من غير مثال سابق".

إختلط مفهوم الإبداع بمفاهيم أخرى تتقارب فيما بينها في المعنى من إختراع، إكتشاف، إبتكار، بحث وتطوير، رغم إختلافها في الأصل، من جهة وتداخلها في بعضها البعض من جهة أخرى خاصة منها الإبداع، الإختراع والإبتكار والبحث والتطوير.

الإكتشاف هو الفعل الذي يؤدي إلى معرفة ظاهرة طبيعية حتى تلك اللحظة لم تكن معروفة، بمعنى الكشف عن شيء كان موجود من قبل لكن غير معروف، مثل إكتشاف أمريكا سنة 1492 فأمریکا كانت موجودة من قبل لكنها لم تكن معروفة، كذلك إكتشاف الجراثيم من طرف " باستور " فكانت حياة ترزق إلى حين وصل العلم لمعرفتها وتستمر في الوجود البعض منها إلى غاية إبتكار دواء لها .

يعتبر مصطلحين الإختراع والإبتكار في الإستعمال بمعنى واحد من طرف الإقتصاديين والذين يعتبرون أن " : الإختراع أو الإبتكار تعني إكتشاف أولي لمكون جديد أو فكرة جديدة والتي يمكن أن تكون قاعدة عملية الإبداع "، على أساس هذا التعريف الإختراع أو الإبتكار يمثلون نقطة الإنطلاق والإبداع نقطة الوصول وذلك ما يظهر في تقديم "شامبيتر" والذي يربط العلاقة بين الإبتكار والإبداع بأن الإبتكار يعتبر كتمهيد للتجديد والإبداع كنهاية ممكنة وموجودة من طرف المبتكرين . إذن الإبتكار يمثل تقديم وإنتاج أفكار جديدة بينما الإبداع هو وضع هذه الأفكار حيز التنفيذ. وفيما يلي بعض مصطلحات الابتكار:

"الابتكار هو تطبيق تبديلات في التكنولوجيا أو توليفات التكنولوجيا التي تؤدي إلى تغييرات في المنتج، في أساليب الإنتاج، وفي التنظيم "

"الابتكار هو فكرة جديدة أو سلوك جديد من قبل إدارة المؤسسة أو السوق أو المحيط الذي تعمل فيه، فالابتكار هو التمسك بالأفكار الإبداعية المتوصل إليها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة، أو طريقة عمل مفيدة"

الإبتكار هو تطبيق بدائل في التكنولوجيا أو تطبيق توليفات في التكنولوجيا تؤدي إلى حدوث تغييرات في المنتج وفي أساليب الإنتاج وفي التنظيم، والإبتكار هو فكرة جديدة أو سلوك جديد من قبل الفرد أو إدارة المؤسسة أو السوق، فالإبتكار هو التمسك بالأفكار الإبداعية المتوصل إليها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة أو طريقة عمل مفيدة، والإبتكار هو إنتاج سلعة جديدة بإعتماد طريقة عمل جديدة وإدخال هيكلية إنتاج جديدة وفتح سوق جديد والحصول على مورد جديد.

الابتكار الذي يكون على هيئة المنتجات، والعمليات وسبل الإدارة عاملٌ ضروري للنمو الاقتصادي . وهو يأتي نتيجة لمجموعة معقدة من العلاقات فيما بين الأطراف الفاعلة التي تنتج مختلف أنواع المعرفة، وتوزعها وتستخدمها . ويرتكز مفهوم منظومات الابتكار الوطنية على الافتراض المنطقي القائل بأن فهم الروابط بين الأطراف الفاعلة المعنية بالابتكار عاملٌ أساسي لتحسين الأداء التكنولوجي . وتتمثل هذه الأطراف الفاعلة، بصفة رئيسية، في المؤسسات الخاصة، والجامعات ومعاهد الأبحاث العامة، وفي الأشخاص العاملين ضمنها وتساعد منظومة الابتكار الفعّال في تعزيز هذا الابتكار، الأمر الذي يُعزّز الإنتاجية، ويُحسّن التنافسية، ويرفع مستوى الرفاه وحسن الأحوال . وينبغي لسياسة الابتكار أن تُركّز على الإنجازات الابتكارية الواضحة للعيان، والتي تكتسب الشهرة

العالمية أو الوطنية في المجالات التكنولوجية العالية، والتي يجب أن تتبنى منظوراً واسعاً وشمولياً، يهتم بالإنجازات المتواضعة، وبخاصة في أوساط الفئات الفقيرة من المجتمع،

أنواع الإبداع : كثير من الذين درسوا الإبداع حاولوا الإحاطة بخصائصه الأساسية بالاعتماد والرجوع إلى تطوير وإستعمال أنواعه للتمكن من التفرقة بينهم) الإبداعات (، لكن عدد وإختلاف هذه الأنواع في زيارة مستمرة إنطلاقاً من تقنيات الإنتاج إلى المنتجات الجديدة، إلى طرق : التنظيم ومختلف العناصر التي تؤثر في سير المؤسسات، فقد حدد "شامبيتر "خمسة أشكال للإبداع

- إنتاج منتج جديد.

- إدماج طريقة إنتاج جديدة.

- تحقيق تنظيم جديد (مثل حالة إحتكار).

- استخدام مصدر جديد للمواد الأولية.

- فتح مدخل جديد (سوق جديدة).

إضافة إلى هذه الأشكال التي تمثل خمسة أنواع، هناك الإبداع في تسيير الموارد البشرية في الخزينة، في السياسة التجارية . . . وأخرى.

دعم الابتكار و التنمية التكنولوجية

إن تحسين طاقة الابتكار والأداء في المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو هدف في كل بلد من البلاد تقريباً، و تتنوع الابتكارات بدءاً من الابتكارات الإضافية البسيطة غير التكنولوجية في المؤسسات القائمة، على سبيل المثال، في مجالات الإدارة أو التسويق، إلى الابتكارات التكنولوجية الجذرية التي قد تغير صناعات بالكامل، و ترى الحكومات أهمية خاصة في دعم المشاريع ذات القدر الكبير من الابتكار بسبب ما تأتي به من الثراء والفوائد الجانبية من توفير فرص العمل ذات القيمة المضافة.

يعتبر الابتكار التكنولوجي في جميع جوانب المشروعات عاملاً أساسياً في تعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، وتواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع البلاد صعوبات في هذا الصدد، وبالإضافة إلى معالجة هذه القضايا في سياق تطوير المنتجات والخدمات والعمليات التشغيلية، تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضاً إلى زيادة فهمها واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وإدارة نظم المعلومات.

تاريخياً، كان هناك اعتماد كبير على الصناعات الكثيفة العمالة والقطاعات القائمة على الموارد المتاحة في البلاد النامية، ومع ذلك، هناك الآن تركيز أكبر على تشجيع الصناعات القائمة على المعرفة، وبالإضافة إلى المساعدة على تطوير الصناعات القائمة على المعرفة، أصبحت الأولوية في السياسات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة لجميع الدول تركيز على قضايا مثل التحديث وإقامة الروابط التنظيمية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والجهات البحثية، وإنشاء المرافق الداعمة للابتكار، مثل حاضنات التكنولوجيا، و اعتماد نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتطورة، و في الواقع، أن تشجيع الابتكار في مختلف أشكاله قد أصبح واجباً سياسياً في معظم استراتيجيات المنشآت الوطنية الصغيرة والمتوسطة.

لقد لاقت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة رواجاً منقطع النظير في شتى أصقاع المعمورة ، لاسيما مع تزايد وسائل الخلق و الابتكار في سياق مفاهيم العولمة الشاملة ، مما فسخ لها المجال واسعا لكي تنبؤاً مكانة مرموقة في اقتصاديات البلدان ، لاسيما المتقدمة منها ... وهذا ما أعطى الانطباع لهذه المؤسسة بضرورة مواكبة عملية التقدم العلمي و التكنولوجي المواكب لهذه العولمة، فكان بالتالي التفكير في حاضنات الأعمال التقنية، التي تعتبر بمثابة ولادة المنتوجات من رحم الأفكار ، لكي تطفو على ساحة الوجود آخذة في حساباتها رضا الزبون (المتلقي) و اندفاعية المنتج و قبول الممول لكي تصير سلعة أو خدمة مستهدفة و مطلوبة من الجميع.

تعزيز ثقافة ريادة الأعمال

ونظرا لأهمية نشر ثقافة ريادة الأعمال النابضة بالحياة بالنسبة لزيادة معدلات أنشطة تأسيس المشاريع تقوم الحكومات في العديد من البلاد بتنفيذ حملات عامة موسعة لتنمية الوعي بريادة الأعمال كخيار و مهني وتعطي المزيد من الرعاية في سياساتها لأهمية تعليم ريادة الأعمال . وقد أدى ذلك الى كثير من المبادرات الرامية إلى إدخال مناهج ريادة الأعمال في مناهج التعليم وتوفير الفرص للشباب لمعرفة مفاهيم وممارسات ريادة الأعمال وتنمية المشاريع، واكتساب الخبرات المبكرة مع المشاريع، و في محاولة لتوفير مجتمع أكثر تشجيعاً لريادة الأعمال ، نرى أمثلة في بلاد عديدة لوزارات مسئولة عن التنمية الاقتصادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل بالتعاون مع وزارات التعليم لجعل ريادة الأعمال جزءاً من المناهج الدراسية الأساسية في المؤسسات التعليمية وتساعد في تمويل برامج أخرى للشباب للتشجيع المشاريع.

وعند إقامة علاقة ارتباطية بين الأداء على مستوى المنشآت ومُتغيّرات المناخ الاستثماري، فقد وجدت إحدى دراسات البنك الدولي نتيجةً كبيرةً للغاية، مفادُها أنَّ المنشآت التي اخترعت ابتكاراً عن طريق استحداث منتج جديد أو أجرت تعديلاً جوهرياً على منتج قائم، تكون أكثر إنتاجيةً من المُنشآت التي لم تختراع أيَّ ابتكارات. وعندما تكون الابتكارات متّسقةً مع قُدْرٍ كبير من الأدبيات، فإنّها تُركّز الاهتمام على أهمية الابتكار للإنتاجية.

إن العمل على تبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار تؤدي إلى تآزر مكونات هذه المنظومة وتناسق خططها وتوثيق روابطها وتفاعلها مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك يتم من خلال إتباع السياسات الآتية:

١. تبني آلية على المستوى الوطني لتعزيز فعالية إدارة وتخطيط وتنسيق ومتابعة أنشطة العلوم والتقنية والابتكار ودعم مواردها.

٢. الإستمرار في إستكمال وتقوية البنى التحتية اللازمة لتنمية المنظومة ورفع أفاءة عملها.

٣. إيجاد المؤسسات الوسيطة بين مكونات المنظومة المختلفة من جهة، وبينها وبين القطاعات المختلفة من جهة أخرى، أمراًز التطوير التقني وحدائق العلوم والحاضنات التقنية وصناديق التمويل.

٤. إيجاد الآليات اللازمة لتشجيع وتقوية الروابط بين المكونات الرئيسية للمنظومة، مثل مؤسسات البحث والتطوير والتعليم والتدريب والشرآت والمستثمرين والمبتكرين وموردي التقنية والمكاتب الإستشارية والإعلام العلمي وغيرها.

٥. حفز القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في تنفيذ وإدارة الأنشطة العلمية والتقنية وتحديد البرامج البحثية وتقييمها وإستثمار نتائجها.

٦. توجيه وسائل التوعية المختلفة لتعميق إدراك أفراد المجتمع والقطاعات الحكومية والخاصة بالدور الحاسم للعلوم والتقنية والإبتكار في تحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والإرتقاء بمستوى معيشة المواطن.

مصادر وعوائق الإبداع التكنولوجي فى العالم

أ- المصادر:

تعتمد إمكانيات المؤسسة في إبقاء مستوى تنافسياتها على عدة عوامل محددة لهذه التنافسية، منها البقطة التكنولوجية وتتمثل في مراقبة المؤسسة لمحيطها والبحث واستخدام بعض المعلومات ذات الطابع الإستراتيجي، ويمكن لها اتخاذ قرارات جيدة، هذه المعلومات تمثل أحد المصادر لخطوات الإبداع التكنولوجي، انتباه المؤسسة لمحيطها ضروري إذا كانت تريد زيادة فاعليتها مقارنة بالمنافسين. يمكن حصر مصادر المعارف المرتبطة بالإبداع التكنولوجي تقليدياً في أربع :

1. البحث والتطوير.

2. اقتناء تكنولوجيات متطورة من الخارج.

3. التعاون مع مؤسسات أخرى ومنظمات بحث.

4. نشاطات أخرى مرتبطة بزيادة المعارف.

فالببحث والتطوير يتضمن جميع أعمال الإنشاء المهيكله بهدف توسيع المعارف واستعمالاتها وبغية تطوير تطبيقات جديدة، حيث ان

" البحث يتضمن نشاطات الإنشاء المعدة بهدف تعظيم المعارف العلمية والفهم العلمي، التطوير يتضمن أيضا أعمال الخلق المعدة دوريا (مهيكله) بهدف استغلال نتائج البحث لإنتاج مواد أو/و منتجات جديدة أو محسنة بقوة، نفس الشيء لتطوير تطبيقات، أساليب أو أنظمة جديدة أو محسنة بقوة، المعايير الأساسية تسمح بتمييز البحث والتطوير عن النشاطات الأخرى المرتبطة بزيادة مخزون المعارف وحضور عنصر الجودة، وإرادة إيجاد حل لعدم التأكد العلمي والتكنولوجي، ويعتبر جديد للمؤسسة باستثناء المعارف التي يصل إليها العامة النشاطات التي لا تنتمي إلى هذه الفئة وهي الرسومات الصناعية، الأدوات، الهندسة الصناعية، قبل الإنتاج، اختبار التوحيد"، يمكن دعم الإبداع التكنولوجي باقتناء تكنولوجيات متطورة من الخارج تشمل :

✓ اقتناء تجهيزات تكنولوجية متقدمة.

✓ اقتناء براءات الاختراع، تراخيص، علامات وخدمات تكنولوجية.

✓ اقتناء برامج متقدمة أو البرامج المعدة خصيصاً.

ب- العوائق:

يمكن تقسيم العوائق التي تواجه عملية الإبداع التكنولوجي إلى ثلاث فئات اقتصادية، اجتماعية و تقنية :

○ على المستوى الاقتصادي :

يمثل عائق قلة الموارد المالية أهم العوائق الاقتصادية التي تواجه عملية الإبداع التكنولوجي سواء على مستوى المؤسسات، الهيئات الحكومية أو الهيئات العلمية، فضعف المخصصات المالية لا يسمح بالقيام ببحوث متقدمة بغية تحقيق إبداعات تكنولوجية، إضافة إلى ذلك عادة ما تكون هذه الإبداعات ذات مردودية غير كافية، خاصة إذا تمت الإبداعات على مستوى الهيئات العلمية (جامعات، مراكز البحث) بحيث لا تجد من يجسدها في الواقع الاقتصادي، ويعتبر نقص المعلومات عن مستوى المخاطر الاقتصادية والمالية التي تمثلها إدخال إبداع تكنولوجي جديد إلى السوق، أو المخاطرة في الفرع الاقتصادي من أهم العوائق التي تقف في وجه الإبداع التكنولوجي.

يمكن إضافة عامل التكاليف العالية للتجهيزات المستعملة في الإنتاج أو البحث، والتي تحول أو تحد من الإبداع التكنولوجي.

○ على المستوى الاجتماعي :

تتمثل أهم العوائق التي تحد أو تقف في وجه الإبداع التكنولوجي على المستوى الاجتماعي، هو الاتصال السيئ بين أقطاب المؤسسة (الإدارة، مساهمين، عمال، نقابة)، بحيث لا تتضافر جهودهم في اتجاه واحد مساعد على الإبداع التكنولوجي، بالإضافة إلى مدى تقبل المستخدمين لفكرة جديدة في الإنتاج لأنهم يرون فيها تهديداً لمناصبهم أو تخفيض في الأجور، لذلك يجب توعيتهم بضرورة الإبداع التكنولوجي لضمان مستقبل المؤسسة ولهم أيضاً.

ويمثل مستوى الاستعداد لدى إطارات المؤسسة للقيام بهذه المهمة واحتضانها، عامل حاسم لنجاح الإبداع التكنولوجي في المؤسسة، وتترجم مخاوف المستخدمين بصفة عامة في نوعية عقود العمل التي تطبقها المؤسسات الاقتصادية والتي لا تضمن مستقبلهم في حالة وقوع أزمات للمؤسسة أو في حالة تحقيقها الأرباح الكبيرة، ويمثل إصلاح هذه العقود أحد أهم الحوافز التي تشجع المستخدمين والإطارات خاصة على القيام بالاختراعات والإبداع التكنولوجي.

○ على المستوى التقني :

يمثل القيام بإبداع تكنولوجي مجازفة كبيرة تنطوي على عدة مخاطر سواء على المستوى التجاري، المالي أو التقني، لذلك فهذه المخاطر خاصة التقنية تعتبر أحد العوائق، التي تقف في وجه الإبداع التكنولوجي، إضافة إلى أن القيام بها يحتاج إلى يد عاملة تقنية مؤهلة، بحيث تعتبر أحد العوامل التي يتوقف نجاح الإبداع التكنولوجي عليها إضافة لتوفر تكوين ملائم.

لمحة مختصرة عن تجربة ليبيا في المؤسسات الصغرى والمتوسطة

أدركت ليبيا منذ بداية عقد الثمانينات أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في النسيج الاقتصادي المعاصر وتنفيذاً لذلك تم إنشاء أو استحداث البرنامج الوطني للأسرة المنتجة وإقامة وتأسيس التشاركيات الجماعية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية بهدف تمكين أفراد المجتمع وخاصة الشباب منهم من بعث مشروعات خاصة بهم لتحسين دخولهم ورفع مستوى معيشتهم من جهة وزيادة الإنتاج من جهة أخرى وقد مرت تجربة ليبيا في هذا الخصوص بأربع مراحل:-

المرحلة الأولى من سنة 1969 – 1984م

- أغلبية شركات القطاع الخاص صغيرة الحجم جداً ، كلٌ منها يوظف أقلّ من 20 عاملاً .
- توفّقت تنمية القطاع الخاص بعد اسيتيلاء نظام القذافي علي مقاليد الحكم .وقد عمّلت ليبيا، منذ عام 1969 وحتى عام 2011 ، كمجتمع اشتراكي تحكمه الدولة
- حدّ القانون رقم 87 لعام 1975 ، بشأن تنظيم العمليات التي تقوم بها الهيئات التجارية، من النشاطات التجارية، لتكون مقتصرة فقط على الشركات الحكومية .
- في عام 1978 ، أصدر القذافي المجلد الثاني من " الكتاب الأخضر " الذي ألفه، والذي أعلن فيه معارضة نشاطات الأعمال التجارية التي يمارسها القطاع الخاص، والأجور، والإيجارات، والتي اعتُبرت جميعها أشكالاً من الاستغلال .وبعد إصدار ذلك الكتاب ، أُجيزت قوانين تهدف إلى إلغاء ملكية القطاع الخاص في مجال الصناعة، والي الزام العمّال بالمشاركة في لجان الإدارة الذاتية، واجبار الشركات علي تبني نموذج اشتراكي، يتم بموجبه توزيع نسبة مئوية ثابتة من الأرباح على عمّالها وموظفيها.
- سنّ القانون رقم (4) لعام 1978 القاضي بتحديد الأملاك العقارية، والذي أجاز مُصادرتها من المِلْكِيَّة الخاصة جميعها، باستثناء الملكية الخاصة لمنزل واحد لأغراض الاستعمال الشخصي، أو لقطعة أرض لبناء منزل للاستعمال الخاصّ.
- أبطل قرار حكوميّ اخر في عام 1983 بشأن تنظيم نشاطات التجارة أيّ تعاملات تجارية بين الأفراد، بل أدى بدلاً من ذلك الى منْهَجَة التجارة من خلال الأسواق الشعبية .
- كما ألغى القانون الرقم 4 للعام 1984 جميع انواع النشاطات المهنية والنشاطات الحرفية الخاصة.
- وقد أدّت هذل التدابير بشكل أساسي إلى إغلاق أيّ نشاط رسمي تابع للقطاع الخاص في الاقتصاد .ومع سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، نما التّشغيل في القطاع العام بحلول عام 1987 ، إلى ما يزيد عن 75 % من الليبيين الذين هم في سنّ العمل .كما تضاعفت الموازنة الإدارية العامة من عام 1977 وحتى عام 1983 بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً مما أدى إلى خَلْق جيل من " الموظّفين المُتّكلين على القطاع العام"، وإلى تحطيم أيّ روح ريادية للأعمال في البلد (على الرّغم من وجود نشاطات السوق السوداء).

المرحلة الثانية من سنة 1984-2004:

لم تكن منظمة ولا توجد جهة مشرفة ومتابعة للأنشطة التي تأسست في تلك الفترة ولم يكتب لأغلبها النجاح لأسباب عدة منها:-

- اهتمام الأجهزة التنفيذية بشركات القطاع العام وخاصة أثناء فترة الحصار.
- عدم توفر دراسات جدوى اقتصادية صحيحة لأغلب المشاريع التي تم تأسيسها.

- إغراق السوق بمنتج واحد مما تسبب فشل تلك المشاريع .
- ارتفاع تكاليف الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار وصعوبة الحصول عليها أحياناً.

2- مشاكل إدارية ومالية :-

- تعدد الموافقات المطلوبة لإقامة النشاط وصعوبة الحصول عليها .
- غياب البرامج الإرشادية للشباب للتعريف بمزايا المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- عدم وجود جهة راعية تتولى متابعة وتقييم المستمر لمعالجة الأخطاء الإدارية والمالية والفنية.
- عدم تقديم التشجيع الكافي مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات المصرفية .
- صعوبة الحصول على قروض وعدم كفايتها أحياناً.

3- صعوبات فنية:-

- عدم قيام مؤسسات التدريب والمراكز البحثية بدورها كاملاً في تدريب ورفع كفاءة ومهارات العاملين بالمشاريع الصغرى .
 - عدم إرشاد المبادرين على اختيار أفضل المشروعات والتقنية المستخدمة فيها.
 - صعوبة تسويق الإنتاج نظراً لمحدودية إمكانياتها البشرية والمالية.
- وبالرغم من هذه الصعوبات إلا أنه تأسست مشروعات ناجحة في مختلف المجالات (الصناعية – الزراعية – والثروة الحيوانية والبحرية – والخدمات المختلفة) .

المرحلة الثالثة 2004م - 2011م :

أدرك قطاع القوى العاملة منذ استحداثه أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في استيعاب الباحثين عن العمل وخاصة الشباب والخريجين الجدد وقدّر نسبة استيعابها من هذه الشريحة بـ (80%) فتم إعداد دراسة "رؤية مبدئية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية" وتم اعتمادها من أمانة اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) بموجب قرارها رقم (237) لسنة 2007 باعتبارها برنامجاً وطنياً لتشغيل القوى العاملة الوطنية لمكافحة مشكلة البطالة وتكليف القطاعات المختلفة بإعداد الإجراءات المترتبة عليها كل في مجال اختصاصه وسعيّاً من القطاع لتفعيل ما ورد بالدراسة المذكورة بشأن المشروعات الصغرى والمتوسطة اتخاذ الإجراءات التالية.

1- شكلت لجنة من الخبراء والمختصين في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة وخلصت اللجنة إلى تحديد مهام ومسؤوليات القطاعات العامة من حيث تبسيط إجراءات الحصول على القروض وتخفيض الرسوم والضرائب وإقامة الدورات التدريبية للمبادرين والعاملين بالمشاريع الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والمالي والمعلوماتية لها.

2- صدر قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقاً) رقم (50) لسنة 2005م بشأن تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يتم الاقتراض لمزاومتها وشملت عدد (97) نشاط إنتاجي وعدد (38) نشاط خدمي وعدد (24) نشاط حرفي بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم 20 لسنة 1373 هـ.ر. بتقرير بعض الأحكام في شأن الإقراض للإغراض السكنية والعقارية ومزاولة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والحرفية.

3- إقامة ندوة عن المشروعات الصغرى والمتوسطة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبمشاركة منظمة العمل العربية خلال الفترة من 25 - 27 / 7 / 2005 مسيحي وصدر عنها جملة من التوصيات بشأن تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة.

4- الانخراط في المشروع العربي (ابدأ وحسن مشروعك) الذي تشرف عليه منظمة العمل العربية من خلال المركز العربي لتنمية الموارد البشرية وتم إضافته إلى منهج المراكز التدريبية .

5- المشاركة في الندوات وورش العمل التي تقيمها المنظمات الدولية والإقليمية بشأن المشروعات الصغرى والمتوسطة بهدف نقل الخبرة والاستفادة من تجارب الآخرين مع الاحتفاظ بخصوصية المجتمع العربي الليبي.

6- مباشرة العمل في مشروع إقامة حاضنات الأعمال التي ترعى المشروعات الصغرى وتوفر لها الحماية الكافية حتى تحقق مستهدفاتها .

ملاحظة: تم إحراز بعض التقدم لتحقيق هذه الجهود السياسية، على سبيل المثال، تم إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز للمشاريع في أجزاء معينة من البلاد، ولكن مكونات كثير غيرها من مكونات السياسة لم تنفذ (على سبيل المثال إنشاء التمويل الأصغر، والروابط الدولية من خلال المبادرات وسلاسل التوريد، إدخال تعليم ريادة الأعمال في البرامج التعليمية من المدارس الابتدائية إلى الجامعة، إنشاء بنية تحتية كافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل مناطق صناعية ومجمعات تكنولوجية).

تم إنشاء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي (NEDB) 2007، و هو مؤسسة عامة ترفع تقاريرها للجنة الشعبية العامة (سابقا - رئاسة الوزراء)، لتقديم المشورة للحكومة بشأن وضع الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية وتنفيذها، و قد أطلق المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال،و تعزيز المشاريع المبتدئة المبتكرة و رأس المال البشري . وكان الهدف من هذا البرنامج جعل ليبيا واحدة من الأماكن الأكثر جاذبية في المنطقة لبدء وتطوير أعمال الشركات وذلك لإقامة اقتصاد أكثر تنافسية على الصعيد الدولي، كان المبدأ العام هو تعزيز الاقتصاد وزيادة القيمة من خلال مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تطوير قدراتها والسير قدما في قطاعات متنوعة و في الأسواق الدولية .وكانت الأدوات السياسية الرئيسية لتحقيق ذلك هي تنمية ريادة الأعمال و تأسيس الحاضنات والعناية بالابتكار ونقل التكنولوجيا.

كانت الأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة و المتوسطة كالاتي:

- تنفيذ الخطط و البرامج لتحويل ليبيا إلى الاقتصاد الإنتاجي
- المساهمة في زيادة تنافسية الاقتصاد بعدم المبادرة و الابتكار في انتا السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية على المستوى العالمي.
- تدعيم دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة و توفير فرص العمل كبديل للتوظيف في القطاع العام.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال و الأفكار الرامية التغير
- تنمية ثقافة الجودة الشاملة لإرساء القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها

المرحلة الرابعة 2011م- الوقت الحاضر:

تحول البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة و المتوسطة إلى هيئة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمت مسمى " مشروع ليبيا "وقد ظل يعمل منذ عام 2012 - - تحت إشراف وزارة الاقتصاد، و احتفظ مشروع ليبيا بنفس المهمة في دعم الأعمال البائدة وقام بتطوير شبكة من الحاضنات ومراكز المشروعات في جميع أنحاء البلاد، و وبنهاية 2014 ديسمبر ، تم صدور قرار تحويل مشروع ليبيا إلى خمس صناديق من صناديق الاستثمار الإقليمية الخمس، صندوق طرابلس بنغازي سبها مصراته ودرنه، الذي تسعى وزارة الاقتصاد لإنشائه لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

حتى اليوم لا توجد استراتيجية رسمية لتنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في ليبيا ولكن فقط عناصر لدعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة، وقد بدأت الحكومة تأخذ في الاعتبار الاحتياج المتزايد لوضع استراتيجية طويلة المدى لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة كجزء من الخطة الموسعة للتنمية الاقتصادية للبلد، و لهذا الغرض أنشئت لجنة وطنية لجنة رؤية ليبيا 2030.

المشاكل التي تواجه بعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا :

الدراسات التي أنجزت حول بعث المشروعات التي أعدتها بعض لمؤسسات الدولية خلصت إلى بعض النتائج منها على سبيل المثال :-

- المناخ الاستثماري غير محابي للاستثمار .
- غياب التشجيع من الدولة .
- عدم توفر التمويل اللازم لإنجاز الأعمال .
- البطء والتعقيد في إجراء
- اليات منح التراخيص .
- الخوف من الأخذ بزمam المبادرة .
- الافتقار إلى المهارات .
- غياب الشفافية وغياب العدالة بتطبيق التشريعات

المؤسسات المعنية بوضع سياسات المشاريع الصغيرة و المتوسطة والقطاع الخاص

لا توجد في ليبيا مؤسسة منفردة مهمتها تنفيذ سياسة المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و قبل الثورة كان للمجلس الوطني للتنمية الاقتصادية الولاية في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية و ليس مجرد تنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و منذ الثورة هناك ثلاث وزارات معنية بتنمية المشاريع : وزارة الاقتصاد و وزارة الصناعة التي تشرف على المشاريع - المملوكة للدولة من خلال الهيئة العامة للتصنيع و الغرف التجارية و وزارة العمل من خلال صناديق إقليمية و مراكز توظيف/ عمل.

يشرف على " مشروع ليبيا " جهاز وزاري مشترك يرأسه النائب الثاني لرئيس الوزراء ويضم وزراء الاقتصاد و التخطيط و العمل و الصناعة و المالية و رئيس هيئة شئون المحاربين و رئيس مشروع ليبيا، و يتولى هذا الجهاز مهمة وضع الاستراتيجيات و الخطط الخاصة بتنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة بما في ذلك متابعة تمويلها. يتفق تشكيل هذه اللجنة الوزارية المشتركة مع الممارسات الدولية الجيدة للهياكل التي تضع سياسة المشاريع الصغيرة و المتوسطة

في عام 2014 أنشأت وزارة الاقتصاد وحدة لسياسات المشاريع الصغيرة و المتوسطة مهمتها تقيم السياسات و الرصد و العلاقات الدولية، على أن يرأسها الرئيس الحالي لمشروع ليبيا و تكون تحت إشراف الجهاز الوزاري المشترك، و تقوم هذه الوحدة أيضا بتقديم المشورة و تنسيق السياسات و هناك حاجة شديدة لكليهما لمواجهة الصعوبات الهيكلية- طويلة المدى للاقتصاد و الحد من الخوف في بيئة الأعمال

مبادرات ليبيا في مجال الابتكار

لا يوجد دليل على أن ليبيا تركز على تطوير الامكانيات الابتكارية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة باستثناء حالة حاضنات مشروع ليبيا الخاصة بالتكنولوجيا، و لابد من إعطاء هذه القضية أولوية في الاستراتيجية الوطنية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة.

نظرا لضعف ثقافة ريادة الأعمال في ليبيا بعد عشرات السنين من حظر نشاط القطاع الخاص هناك حاجة ماسة للجهود السياسية لإطلاق العنان لطاقت الشعب في تأسيس المشاريع، و لمواجهة الحاجة إلى المزيد من مشاريع القطاع الخاص يتعين تشجيع الآف الليبيين للاتجاه لطريق ريادة الأعمال و بدء المشاريع الجديدة، و سوف يتطلب ذلك تعزيز ثقافة ريادة الأعمال من خلال وسائل الإعلام و المنظومة التعليمية، و توفير الفرص للمشروعات و بناء قدرة الليبيين على التعرف على هذه الفرص و تقييمها من منظور السوق، و بناء نظام شامل لمساندة تطوير الأعمال بما في ذلك فرص الحصول على التمويل لبدء المشروع تتاح بشكل متساوي للبيين في كافة الأقاليم بالبلد، و تيسير شبكات المشروعات و ريادة الأعمال، و لتوفير المزيد من التسهيلات لتأسيس الشركات الجديدة يحث الأمر إلى تحسينات كبيرة للمناخ التنظيمي و الإداري مع العناية الخاصة بتبسيط متطلبات بدء المشروع جديد(مثال ذلك تبسيط الاجراءات و اختصار الوقت و الحد من التكلفة و الأعباء الإدارية)، و بالإضافة لذلك لابد من فتح قطاعات النشاط بحيث تدخل شركات جديدة (رفع القيود على القطاعات)والحد من مستوى المنافسة بين الشركات الخاصة والعامة(الخصخصة، وإنفاذ قوانين المنافسة)و ينبغي أن يكون الهدف هو توفير فرص متكافئة لمنشآت القطاع الخاص للتنافس في السوق.

و يقوم مشروع ليبيا بمهمة تعزيز ثقافة ريادة الأعمال .و تقوم مراكز الأعمال ببعض الأنشطة الرامية إلى تنمية ريادة الأعمال من خلال المؤتمرات و الفعاليات، و شارك مشروع ليبيا في الأسبوع العالمي لريادة الأعمال الذي أقيم في ليبيا لأول مرة عام 2013 و شمل برنامجا لمنح جوائز سنوية لمكافأة المشاريع الناجحة.

ويُوضّح العديد من المبادرات جهودَ الحكومة الليبية بشأن تطوير نظام الابتكار الوطني منها عقد المؤتمر السنوي لريادة الأعمال والابتكار، الذي مشروع ليبيا في ديسمبر 2012، يهدف إلى استجلاب الخبرات من بلدان أخرى في مجالات الابتكار، وريادة الأعمال ونقل التكنولوجيا. وعلاوةً

على ذلك، فإن مشروع ليبيايْتَقَدِّم جوائز لطلبة الجامعات لقاء مشاريعهم الابتكارية. وكان بعض الفائزين في المنافسات قادرين على الشروع في إقامة مؤسسات أعمال خاصة بهم .

طورت وزارة التعليم العالي هي الأخرى برنامج المنح المخصصة للابتكارات؛ فيستطيع رواد الأعمال تقديم كلاً من مقترحات مشاريعهم، ومشاريعهم المُختارة للحصول على منح لها، مع التمتع بدرجة كبيرة من الحرية في كيفية إنفاق تلك المنح. وتمنح سنوياً الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني جائزة الابتكار للمشاريع الابتكارية التي تنطوي على طاقات وامكانات عالية.

ومن جانب القطاع الخاص، يُنظَّم مجلس الأعمال الليبي مسابقة للمؤسسات الناشئة سنوياً تهدف إلى تعزيز المشاريع والأفكار الجديدة. ويُسجَع الفائزون على طرح مشاريعهم على عدد محدود من مستثمري القطاع الخاص. أما التمويل الذي يقدّمه هذا القطاع الخاص للمؤسسات الناشئة الابتكارية فهو ضئيل القيمة، ولا يوجد ما يُسمّى بشبكات المستثمرين الملائكين (الممتازين)، أما راس المال المُغامر فهو منخفض القيمة أيضاً.

تعتبر المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها شريك هام في تنمية ريادة الأعمال و المشاريع الصغيرة و المتوسطة نظرا لقيامها بدور توفير القوة العاملة المستعدة للقيام بالمهام و لديها المعرفة و المهارات اللازمة لتلبية متطلبات الاقتصاد العصري، و بينما تقع مسؤولية الإصلاح الكلي للنظام التعليمي خارج نطاق الاستراتيجية/السياسة الوطنية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة وهو أمر مطلوب بشدة كما تقول كافة التقارير.

العوامل التي تعيق أنشطة الابتكار في ليبيا

يتعيّن علي ليبيا أن تتابع الإنتاجية المُعزّزة، لا بالقضاء على التكاليف غير الضرورية، المفروضة على المناخ الاستثماري فحسب، بل أيضاً من خلال السياسات التي تُشجّع على الاختراع.

ليبيا تفتقر إلى وجود نظام للابتكارات على المستوى الرسمي. ووفقاً لمؤشر التنافسية العالمي لعام 2014، فإنّ "القدرة على الابتكار" لدى ليبيا تُصنّف في المرتبة 143 من بين 148 بلداً ولأغراض محدّدة فحسب. وبناءً على ذلك، فإنّ النشاطات الابتكارية شحيحة والأداء الابتكاري للمؤسسات ضعيف . ووفق تقييم المناخ الاستثماري الذي أجراه البنك الدولي 2011، فإنّ إنتاجية العوامل الإجمالية ترتبط إيجاباً بالمكان في طرابلس، وبأنها استحدثت منتجات أو إجراءات إنتاجية . أما الابتكار، فهو بدوره مرتبط بمستوى الضغط التنافسي على المستويين الأجنبي والمحلي كليهما . وهذه المُحاجة تأتي- لصالح ليبيا وتدفّعها إلى الاستمرار في تحرير التجارة الدولية، وإزالة الحواجز أمام دخول المنتجات المحلية والدولية بهدف تشجيع التّنافسيّة. وتُؤحي البيانات أيضاً بأن الاستثمار الأجنبي والنشاط التصديريّ مرتبطان بالابتكار في المنشآت الليبية.

تُعبّر جهودُ الحكومة الليبية في مجال تطوير نظام للابتكار الوطني، متواضعة المستوى. ففي معظم البلدان العربية، ومنها ليبيا، يُشكّل الإنفاق الحكومي على الأبحاث والتطوير أقل من نسبة 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (معهد CMI ، 2013). تجدر الإشارة إلى أنّ مكوّنات نظام الابتكار موجودة بالفعل، ومنها على سبيل المثال الجامعات ومراكز الأبحاث أو حاضنات الأعمال . فعلى سبيل المثال، طوّرت ليبيا أربع حاضنات أعمال على مستوى الجامعات في المدن الأكثر أهمية، مثل طرابلس ومصراتة وبنغازي وسبها. غير أنّ الجهات المعنية الليبية تُشدّد على الافتقار إلى الموازنة المُكرّسة للمبادرات الابتكارية. فمعظم برامج حاضنات الأعمال إما متأخرة واما مُن

فَدةً جزئياً بسبب التقييدات المفروضة على الموازنة .كذلك فإنّ زيادة التمويل لمشروعات دعم الابتكارات من شأنها أن تساعد أيضاً في تطوير وتعزيز النشاطات الريادية الابتكارية.

غير أنّ الروابط الضعيفة بين الأطراف الفاعلة هي الوسيلة السائدة للتواصل حالياً، نظراً لعدم وضع مبادرات سياساتية لربط تلك المؤسسات بالقطاع الخاص. وتُبيّنُ خبرٌ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "OECD"، بأنّه يتعيّن على سياسة الابتكار أن تكون شاملة لكل الجهات والدوائر والواحدات، بحكم طبيعته، يُلامس عديد المجالات السياسية، ومن جملتها الأبحاث والصناعة والتعليم والتجارة والتمويل والمنافسة.

وفيما يلي مختصر للمعوقات

- ثقافة وطنية داعمة معقول من النجاح الفردي من خلال الجهود الشخصية، ولكن أقل من ذلك تشجع المخاطرة والإبداع والابتكار، والمبادرة الشخصية (سمات هامة للسعي من أجل ريادة الأعمال).
- التركيز على السمات الريادية والمهارات والمعرفة في النظام التعليمي ضعيف، لا سيما ذلك في نظام المدارس الابتدائية والثانوية. الكليات التقنية والجامعات والتعليم المهني.
- لا يعتبر دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتنامية الصغر أولوية قصوى لسياسة الحكومة. حيث إن إجراءات الحصول على التصاريح والتراخيص اللازمة ليس بعملية سهلة بالنسبة للشركات جديدة، وأصحاب المشاريع يواجهون صعوبات في التعامل مع البيروقراطية الحكومية.
- برامج الحكومة غير كافية لدعم شركات جديدة ولا ينظر إلى برامج الحكومة الحالية بأنها فعالة.
- التمويل غير متوفرة إلى حد، على الرغم من أنه ينظر إلى تمويل الديون بأنها أكثر المتاحة من رأس المال الاستثماري. الدعم الحكومي للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتنامية الصغر ضعيف جداً.
- البنية التحتية للابتكار (مثل البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، ودعم إنشاء وتسويق العلم والمشاريع القائمة على التكنولوجيا) ضعيفة جداً، مع عدم تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التكنولوجيا الجديدة، وفرص الحصول ونقل المعرفة، ودعم التسويق.
- لا يوجد صراحة قانون لمكافحة الاحتكار حيث إن القوانين المتضمنة للاحتكار ليست فعالة وعملية تطبيقها لا يتم بشكل جيد، مع شركات الصغيرة والمتوسطة والمتنامية الصغر التي تواجه بعض الصعوبات في الدخول إلى الأسواق.

النتائج والتوصيات

1. النتائج

- نَظَم القانون الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في ليبيا أمر إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة، ولكنه جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة.
- قطاع المشروعات الصغيرة يعتبر أهم قطاع في التصدي لأزمة البطالة في ليبيا في المرحلة المقبلة مما يحتم على الحكومة أن تولي هذا القطاع أهمية كبرى.

- تُعد صعوبة الحصول على التمويل من العقبات الرئيسية أمام الرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة في ليبيا.
- انخفاض أداء الكادر الإداري أحد المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا.
- يوجد ضعف في نقل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والصاعدة، التي تبنت وطورت رؤية إستراتيجية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة. بالإضافة إلى ضعف الاستفادة والتنسيق بين الدول العربية في نفس المجال.

2. التوصيات

- تضمين مزايا ضريبية وتأمينية للمشروعات الصغيرة، حيث أن قانون المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا لم يشمل أي مزايا تأمينية أو ضريبية للمشروعات الصغيرة.
- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.
- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.
- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات
- إصدار نشرات دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة، وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة
- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل ليبيا وخارجها.
- إشراك الشباب - بقدر الإمكان- في قيادة وإدارة المشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى تدريبهم على الإدارة وزيادة خبراتهم ورفع إنتاجيتهم.
- ضرورة العمل على الاكتشاف المبكر لمعوقات نجاح المشروعات الصغيرة، وتذليل هذه العقبات والمعوقات.
- إنشاء حاضنات المشروعات لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.

3. مجموعة من الاقتراحات لها دلالة مباشرة بالابتكار وريادة الاعمال:

- القيام بعمليات التوعية بأهمية نشاط الابتكار على كل مستويات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تنشيط و تشجيع التعاون المشترك بين الحاضنات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- وضع آليات تمويلية لإجراء الدراسات و الأبحاث ؛

- إقامة روابط وثيقة بين قطاع البحث العلمي و القطاع الصناعي ؛
- الاستفادة القصوى من برامج الدعم والمرافقة المقدمة من طرف الحكومة وكذلك يرامح الإسناد والتأهيل عن طريق الممنوحة من قبل الهيئات الاقليمية والمنظمات الدولية؛

آلية حاضنات الأعمال التقنية تعتمد أولا على دعم و مساندة من الحكومات المركزية و الإدارات المحلية و الإقليمية ،إضافة إلى تعاون رجال الأعمال و الهيئات التمويلية و البنوك بالإضافة إلى توافر البيئة الأساسية لإقامة المشروعات الإنتاجية و الصناعية المتطورة ، من توافر مراكز للبحث و قدرات ابتكاريه و عماله متدربة على أعلى مستوى .وعليه، فالدور الذي تقوم به هذه الحاضنات يتمثل في تفعيل كل هذه العوامل و تسخيرها من أجل دعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوصول بها إلى أعلى نسب النمو و النجاح

5. توصية للبنية التحتية الابتكار

- إدخال تعليم ريادة الأعمال و التدريب على بدء المشاريع في كل المؤسسات التعليمية بما في ذلك المواضيع المتعلقة بتحليل السوق و المهارات الإدارية و كتابة خطة العمل.
- إضافة مواضيع عملية لمادة ريادة الأعمال كمواضيع اختيارية لطلبة المدارس الثانوية ومراكز التدريب المهني
- إدخال نماذج عن ريادة الأعمال في برامج الدراسات للدبلوم و الماجستير في الجامعات
- تنظيم ترابط أفضل بين قطاع التعليم و سوق العمل
- تحسين توجهات الأعمال و سوق العمل لدى المدرسين و المعلمين و الأساتذة (من خلال التدريب و دورات التنمية المهنية و التدريب الداخلي في الشركات)
- تحديث و تحويل النظام التعليمي بحيث يشمل تطوير منهج الكفاءة (مثل اللغات الأجنبية و علوم الحاسوب و مهارات التواصل و الإدارة و تحليل البيانات)و كذلك مهارات ريادة الأعمال مثل حل المشاكل و التفكير التحليلي و الإيجابية و التفكير الابتكاري و التوجه نحو الأداء و الانجاز
- تعزيز صلات التعاون بين شركات القطاع الخاص و المؤسسات التعليمية من خلال الحوار المنتظم و المشروعات التعليمية المشتركة و التدريب الداخلي في الشركات للطلاب والخريجين و تكوين فرق مع رواد الأعمال للمساعدة في تدريس الجوانب العملية في مجال الأعمال
- ضم ممثلين عن القطاع الخاص عند تصميم و تنفيذ إصلاحات نظام التدريب المهني للتأكد من الاتجاه مستقبلا نحو تلبية احتياجات القطاع الخاص و قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

- Porter, M. and Yergin, D. (2006), "National economic strategy, an assessment of the competitiveness of Libya", The Monitor Group Report, Cambridge Energy Research Associates (CERA), UK.
- Acs, Z., and D. Audretsch (1993) Small Firms and Entrepreneurship: An East–West Perspective. Cambridge: Cambridge University Press.
- Acs, Z., and D. Storey (2004) 'Introduction: Entrepreneurship and Economic Development', Regional Studies, 38 (8): 871–7.
- Aubert, J.-E. (2004) 'Promoting Innovation in Developing Countries: A Conceptual Framework', Working Paper. Washington, DC: World Bank Institute.
- Fagerberg, J., D. C. Mowery, and R. R. Nelson (eds) (2005) The Oxford Handbook of Innovation. Oxford: Oxford University Press.
- Goedhuys, M., and L. Sleuwaegen (2010) 'High-growth Entrepreneurial Firms in Africa: A Quantile Regression Approach', Small Business Economics Journal, 34: 31–51.
- Mytelka, L. K. (ed.) (1999) Competition, Innovation and Competitiveness in Developing Countries. Paris: OECD.
- Naudé, W. A. (2010a) 'Entrepreneurship, Developing Countries and Development Economics: New Approaches and Insights', Small Business Economics Journal, 34 (1): 1–12.
- Nelson, R. (ed.) (1993). National Innovation Systems. A Comparative Analysis. Oxford: Oxford University Press.
- Rooks, G., A. Szirmai, and A. Sserwanga (2010) 'The Interplay of Human and Social Capital in Entrepreneurship in Developing Countries. The Case of Uganda'. In W. A. Naudé (ed.), Entrepreneurship and Economic Development. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Van Dijk, M. P., and H. Sandee (2002) 'Innovation and Small Enterprise Development in Developing Countries'. In M. P. van Dijk and H. Sandee (eds), Innovation and Small Enterprises in the Third World. Cheltenham: Edward Elgar.

- Andersson, Thomas, Abdelkader Djeflat, and Sara Johansson de Silva. 2006. "The innovation system and related policy issues in Morocco." Research report, International Organisation for Knowledge Economy and Enterprise Development (IKED), Malmö, Sweden.
- Aubert, Jean-Eric. 2005. "Promoting Innovation in Developing Countries: A Conceptual Framework." Policy Research Working Paper 3534, World Bank, Washington, DC.
- Eltaweel, M. (2011), "Financing of small businesses in the Libyan economic environment", Unpublished PhD thesis, University of Gloucestershire, UK.
- Intarakamnerd, P., Chairatana, P. and Tangchitiboon, T. (2002), "National innovation system in less successful developing countries: The case of Thailand", *Research Policy*, Vol. 31, pp. 1445-1457.
- الأسرج، حسين عبد المطلب (2006)، *مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر*، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام.
- النجار، د. فايز جمعه و أ.د. عبد الستار محمد العلي (2010)، *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة*، ط2، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- خضر، د. حسان (2002)، *تنمية المشروعات الصغيرة*، المعهد العربي للتخطيط، دورية جسر التنمية، الكويت.
- عبد الباقي، د. صابر أحمد، *المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة*، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر.
- نصر الله، عبد الفتاح أحمد و غازي الصوراني (2005)، *المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية*، فلسطين.
- هوبوم، د. سروار (2002)، *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو*، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
- عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي، *حاضنات الأعمال التقنية أداة فعالة للنمو الاقتصادي*، جريدة الوطن ، العدد 884 مارس 2003 ، ص9
- نجم عبودنجم، إدارة الابتكار، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003 ، ص16 .:
- حفيتي صليحة، *دور الابداع والابتكار في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، الندوة الدولية حول المقاولات والابداع في 14 نوفمبر 2007 ، ص - 345 :الدول النامية ،جامعة خميس مليانة،
- بابا عبد القادر، *مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر*، الملتقى الدولي حول متطلبات 17 بريل 2006 ، ص - 147 :.التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، 16

- رحيم حسين ،التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية-حالة المؤسسات -الصغيرة والمتوسطة -،الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، 29-30 أكتوبر 2002 ،ص : 50
- محمد الأسود،دراسة حول مشروع حاضنات الأعمال التقنية والابتكار التقني وأليات تنفيذه، نقلا عن الموقع :www.ifsaudi.com.الالكتروني
- محمد بن بوزيان و الطاهر زيان،دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول 17أفريل 2006 ،ص - 533 .:متطلبات التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة الشلف،16